

**زيد: تداعيات خطيرة على حقوق الانسان قد تنجم عن قضية شركة أبل ومكتب التحقيقات الفيدرالي وعلى مستوى العالم**

جنيف (3 مارس 2016) - حث المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين يوم الخميس السلطات الأمريكية على المضي قدما مع توخي الحذر الشديد في الإجراءات القانونية القائمة التي تشمل شركة ابل للكمبيوتر ومكتب التحقيقات الفدرالي، نظراً لتداعياتها السلبية المحتملة على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم قائلاً: "من أجل معالجة مشكلة أمنية متعلقة بالتشفير في قضية واحدة، فإن السلطات تُقدم على مخاطرة تشبه الى حد كبير فتح صندوق باندورا مما يترتب عليه آثاراً وخيمة للغاية على حقوق الإنسان لملايين عدة من الناس، بما في ذلك أمنهم الجسدي والمالي. وانا مدركٌ أن هذه القضية هي أبعد ما تكون عن الحل في المحاكم الأمريكية، ونحث جميع الأطراف المعنية للنظر ليس فقط في موضوع الدعوى نفسها ولكن أيضا في تأثيرها المحتمل على نطاق أوسع."

واضاف ان " مكتب التحقيقات الفدرالي يستحق الدعم الكامل منا جميعا في التحقيق في عمليات القتل التي ارتكبت في سان برناردينو فهذه جريمة نكراء، ويجب ان لا يفلت من العدالة اي من المشاركين أو المتواطئين أو المحرضين. ولكن هذه القضية لا تتمحور حول شركة - وداعميها - تسعى لحماية المجرمين والإرهابيين، بل تكمن القضية في وضع الخطوط الحمراء الضرورية لحماية كل واحد منا من المجرمين وكبح جماحهم".

وقال: "هناك العديد من الطرق لإجراء التحقيقات والكشف عما إذا كان هناك متواطئين مع هؤلاء القتلة أم لا عدا عن اجبار شركة أبل بإنشاء برامج تقوض ميزات الأمان لهواتفها. هذه ليست مجرد قضية واحدة لشركة تكنولوجيا معلومات واحدة في بلد واحد إنما سيكون هناك عواقب هائلة بالنسبة لمستقبل أمن الأفراد في عالم رقمي يتزايد ارتباطه الوثيق مع العالم الحقيقي الذي نعيش فيه ".

وقال المسؤول الأممي لحقوق الانسان: "إن نجاح دعوى ضد أبل في الولايات المتحدة سابقة قد تجعل من المستحيل على أبل أو أي شركة عالمية كبرى لتكنولوجيا المعلومات من حماية خصوصية عملائها في أي مكان في العالم ومن المحتمل أن يكون نجاح الدعوى ضد أبل بمثابة هدية لأنظمة الحكم السلطوية ومرتكبي أفعال القرصنة الجنائية. وقد كان هناك بالفعل تضافر لجهود السلطات في ولايات أخرى لإجبار شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل غوغل وبلاك بيري لتجريد عملائهم من ميزات الأنظمة الامنية لغايات المراقبة الجماعية."

وأردف قائلاً: "تستخدم أدوات التشفير على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والصحفيين والمخبرين والمعارضين السياسيين الذين يتعرضون للاضطهاد والمضايقة. هناك حاجة للتشفير وعدم الكشف عن الهويات ليتمكنوا من حرية التعبير والرأي، وحماية الحق في الخصوصية. ولا يعتبر ضرب من الخيال أو المبالغة في القول أنه بدون أدوات التشفير، قد تتعرض حيوات للخطر. في أسوأ الحالات، فإن قدرة الحكومة على اقتحام هواتف مواطنيها قد يؤدي إلى اضطهاد الأفراد الذين ببساطة يمارسون حقوقهم الإنسانية الأساسية".

وقال المفوض السامي:"للأسف، لا يوجد نقص في قوات الأمن في جميع أنحاء العالم الذين سيستفيدون من القدرة على اقتحام هواتف الناس إذا استطاعوا وليس هناك نقص في المجرمين المبيتين لنية ارتكاب جرائم اقتصادية عن طريق الوصول إلى بيانات الآخرين. إن قوائم الاتصال الشخصية والتقويمات والمعلومات المالية والبيانات الصحية، والعديد من المعلومات الخاصة الأخرى في حاجة إلى الحماية من المجرمين، والمتسللين والحكومات عديمي الضمير الذين قد يستخدمونها ضد الناس لأسباب خاطئة. في عصر نقوم بتخزين الكثير من حياتنا الشخصية والمهنية على هواتفنا الذكية وغيرها من الأجهزة، كيف سيكون من الممكن حماية تلك المعلومات دون أنظمة تشفير آمنة؟"

"وهكذا، جوهرياً، نحن أمام قضية نسبة وتناسب: من اجل احتمالية غير مؤكدة من اكتساب معلومات إضافية حول الجريمة المروعة التي ارتكبها سيد رضوان فاروق وزوجته في سان برناردينو، قد ينتهي بنا الأمر من تمكين العديد من الجرائم الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. إن النقاش حول التشفير يركز على جانب واحد في المسألة الأمنية وعلى الأخص استخدام إمكاناتها لأغراض إجرامية في أوقات الإرهاب. ولكن  الجانب الآخر للعملة، هو أن إضعاف حماية التشفير قد يجلب مخاطراً اكبر للأمن القومي والدولي."

وقد لاحظ المفوض السامي لحقوق الإنسان الإنسان التابع للأمم المتحدة رفض قاضٍ اتحادي في وقت سابق من هذا الاسبوع في قضية منفصلة في نيويورك، طلب الحكومة بإجبار شركة أبل على المساعدة على استخراج المعلومات من اي- فون يملكه أحد المشتبه بهم في قضية مخدرات.

وحث الدول على ضوء قضية شركة أبل ومكتب التحقيقات الفدرالي بالنظر في القضايا المعقدة للغاية والمتخذة لأبعاد مختلفة باستمرار والمتعلقة بالخصوصية والأمن في العصر الرقمي، نظرا لأهمية التشفير القوي في الحفاظ على الأمن وحقوق الإنسان. وبالإشارة إلى تقرير فتح آفاقا جديدة في التشفير تم إصداره من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية التعبير ديفيد كاي، \* والذي خَلُص إلى أن التشفير يستحق حماية قوية، وتقرير سابق حول 'الخصوصية في العصر الرقمي "الذي أعده مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان\*\*، دعا زيد مجلس حقوق الإنسان المكون من 47 دولة أن تواصل الدول الأعضاء دراسة التأثير الكبير للتكنولوجيا الرقمية الجديدة المستمر على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

انتهى

\* 22 أيار 2015 تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير حول التشفير وعدم الكشف عن الهوية:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/095/85/PDF/G1509585.pdf?OpenElement

بالإستناد إلى البحوث المجراة حول القواعد والسوابق القضائية الدولية والوطنية، ومساهمة الدول والمجتمع المدني، ويخلص التقرير إلى أن التشفير وعدم الكشف عن الهوية يستحقون حماية قوية لأنهم يمكنوا الأفراد من ممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير في العصر الرقمي.

\*\* اضغط على الرابط:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session28/Documents/A_HRC_28_39_ENG.doc>

لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، اضغط على الرابط:

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/DigitalAge/Pages/DigitalAgeIndex.aspx>